مدى إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة للوزارات الفلسطينية

د.عطية مصلح
كلية العلوم الادارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة/ فرع قلقيلية

د.صلاح صبري
كلية العلوم الادارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة/ فرع قلقيلية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة للوزارات الفلسطينية وكذلك معرفة المعوقات التي تحد من تبني تلك التوصيات في السياسة العامة للوزارات. وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي بعض الوزارات الفلسطينية في مدينة رام الله ممن هم في المستويات الإدارية العليا، وكان مجموع المبحوثين (47) موظفاً، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

بينت نتائج الدراسة أن استجابات العينة المبحوثة كانت بدرجة متوسطة على الأبعاد الثلاثة وهي: مشاركة الوزارة في المؤتمرات، ودور الجامعات في صنع السياسات العامة، وأخيرا دور المؤتمرات العلمية في صنع تلك السياسات. أما النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تحد من تطبيق توصيات المؤتمرات العلمية فقد كانت بدرجة متوسطة، وكانت مرتفعة على المعوقات الخاصة بتللك التوصيات. وكانت أهم التوصيات:

1. ضرورة أن تقوم الجامعات بالتنسيق والتشاور مع الوزارات المعنية بمواضيع وعناوين المؤتمرات التي ترغب بعقدها، بحيث تلامس هذه المؤتمرات حاجات الوزارات وحاجات المجتمع بشكل عام.
2. الاهتمام بتشكيل لجان على غرار اللجان التحضيرية والعلمية للمؤتمر تكون مشتركة ما بين الجامعة المنظمة للمؤتمر والوزارة المعنية بهدف متابعة تطبيق التوصيات على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية: المؤتمرات العلمية، السياسات العامة.

Abstract:

This study aimed to find out the extent of the scientific conferences contribution which are organized by the Palestinian universities in the policy-making by the Palestinian ministries، as well as to figure out the obstacles that limit the adoption of those recommendations in public policy. The population of the study consisted of upper level of management employees of certain ministries in Ramallah city، the total respondents were (47) employees، and descriptive analytic approach was implemented.

Results of the study showed that the responses of the sample were moderate on three domains: the Ministry's participation in the conference، the role of universities in the making of public policy، and finally the role of scientific conferences in making of those policies. The findings concerning the obstacles that limit the application of scientific conferences recommendations were moderate، and were high on the recommendations obstacles; the following were the most important recommendations:

1. Universities must coordinate and consulate with the concerned ministries regarding the titles and topics of the conferences ، so that those conferences can meet the needs of the ministries and the community in general.
2. The necessity of the formation committees such as preparatory and scientific committees of conference to be shared between the university which organized the conference and the concerned ministry in order to monitor the implementation of the recommendations on the ground.

Key Words: Scientific Conferences ، Public Polices

مقدمة

تسعى الجامعات الفلسطينية وبشكل مستمر وأحيانا دوري إلى تنظيم العديد من المؤتمرات العلمية في مختلف المجالات والقطاعات، إذ تعد هذه المؤتمرات من أبرز الأنشطة العلمية التي تحرص على تنظيمها لكونها تسهم في تراكم المعرفة من خلال ما يقدم من أوراق علمية فيها، ولكونها تسهم في تقديم توصيات تساعد صناع السياسات العامة ومتخذي القرارات على توسيع آفاق التفكير في اتخاذ القرارات الرشيدة على ضوء الأبحاث العلمية المقدمة في تلك المؤتمرات، ولذلك قد لا تخلوا هذه الأبحاث من توصيات لأصحاب القرار تتعلق بالمجال الذي تتناوله الدراسة أو يستهدفه المؤتمر. ورغم قدرة الجامعات على تحقيق التراكم المعرفي من خلال تقييم الأبحاث المقدمة في المؤتمرات، إلا أن هناك شكاً في قدرة الجامعات على تتبع ما استفاد صناع السياسات العامة ومتخذو القرارات في القطاع الحكومي من هذه المؤتمرات ومن التوصيات التي تقدم بها، وأن تحقيق هذا الهدف يؤسس للدور الريادي الذي قد تحققه الجامعات في تطوير وتحسين أداء القطاع العام وترشيد القرارات على ضوء منهجيات علمية وأبحاث تجريبية كما يعزز ذلك الشراكة بين جميع الفاعلين في المجتمع في صنع سياسات عامة تلامس حاجات المواطنين أو تخفف من معاناتهم ومشكلاتهم في سائر مناحي الحياة.

إن عدم استفادة الوزارات الحكومية من التوصيات التي تقدمها المؤتمرات العلمية قد يفرغ هذه المؤتمرات من مضمونها ويبقيها على رفوف المكتبات وعلى مواقع الانترنت وفي الإطار الأكاديمي الذي لا يوظف في خدمة المجتمع، ولذلك تأمل وتحرص هذه الدراسة على تحقيق التكامل بين ما يقدم من علوم وتجارب وخبرات وتوصيات ومقترحات في المؤتمرات العلمية بهدف تحسين مستويات أداء المنظمات العامة على اختلاف أشكالها وبما يعزز دور الجامعات بوصفها مراكز تنوير وخبرة في التأثير في صنع السياسات العامة، الأمر الذي يجعل الجامعات بوصفها ابرز الفاعلين الجدد في صناعة السياسات العامة للوزارات الحكومية وتوجيهها في دولة فلسطين.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من حرص الجامعات الفلسطينية على تنظيم عدد المؤتمرات السنوية في التخصصات المختلفة والإعداد لها ودفع نفقاتها والتباهي بها، إلا أن مدى إسهام هذه المؤتمرات في التأثير على صناع السياسات العامة في القطاع الحكومي ما زال أمرا مبهما، ففي العادة تخرج المؤتمرات بتوصيات لصناع السياسات العامة في المجالات الصحية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية وغيرها، وهذا يتطلب من الحكومة إيلاء الاهتمام بها لتحسين جودة صناعة السياسات العامة والقرارات الحكومية، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الكشف عن مدى استفادة صناع السياسات العامة بالوزارات الفلسطينية من المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات ومدى توظيف هذه المؤتمرات في التخطيط واتخاذ القرار في الوزارات وتحسين الجودة في صنع السياسات العامة .

ويمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

1. ما مدى إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة للوزارات الفلسطينية؟
2. ما هي المعوقات التي تحد من تبني التوصيات المقدمة في المؤتمرات المنظمة من قبل الجامعات في السياسة العامة للوزارات الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. التعرف على مدى استفادة صناع السياسات العامة في الوزارات المبحوثه من المؤتمرات العلمية التي تتناول القطاعات التي يعملون بها وتنظمها الجامعات الفلسطينية.
2. الكشف عن المعوقات التي تحد من تبني التوصيات المقدمة في المؤتمرات ضمن السياسات العامة.
3. تقديم توصيات قد تعزز من دور الجامعات في التأثير على صناع السياسات العامة في الوزارات الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

1. تعد الجامعات بما فيها من عقول مفكرة في طليعة المجتمع والتي يجب عليها التأثير في مختلف نواحي الحياة نحو الأفضل، ولكن في واقع الحال لا يلاحظ هذا التاثير فعالا، لذا جاءت هذه الدراسة لتشخيص الواقع ومعرفة جوانب القصور في أخذ الجامعات لدورها الطليعي في التأثير على السياسات العامة للدولة.

2. تقوم الجامعات بعقد العديد من المؤتمرات في مختلف النواحي الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، التربوية، والتكنولوجية، وغيرها، وتبذل الجهود المضنية في إعدادها وتتكلف مبالغ كثيرة دون الفائدة المرجوة للمجتمع الفلسطيني.
3. الشعب الفلسطيني في مرحلة بناء الدولة المستقلة وهذا الأمر يحتاج إلى رص الصفوف ويتطلب أن تكون جميع الجهود منسجمة مع هذا التوجه بما فيها الجامعات الفلسطينية وما تقوم به من مؤتمرات.
4. اهمية هذا الموضوع في أنه لم يطرق من قبل الباحثين وأن هذه الدراسة هي الأولى حسب علم الباحثين.

حدود الدراسة:

- **الحدود العلمية:** ركز الباحثان على معرفة مدى إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة للوزارات الفلسطينية وعلى المعوقات التي تحد من تبني التوصيات المقدمة في المؤتمرات المنظمة من قبل الجامعات في السياسة العامة للوزارات.
- **الحدود البشرية:** تمثل الحد البشري في وكلاء الوزارات ومساعدي الوكلاء والمديرين العامين في الوزارات الآتية: التربية والتعليم العالي، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والمالية والأشغال والإسكان.
- **الحدود الزمانية:** طبقت مفردات البحث خلال العام 2014/ 2015.
- **الحدود المكانية**: طبق البحث في المقرات الرئيسة للوزارات المختارة في محافظة رام الله والبيرة.

المفاهيم الإجرائية:

السياسات العامة: لقد تعددت التعريفات التي تناولت السياسات العامة فقد تم تعريفها" بأنها ذلك النشاط الذي تقرر ان تقوم به الحكومة أو تمتنع عن القيام به". وهي بمثابة مخرجات أو استجابات النظام السياسي للمدخلات المتمثلة في الضغوط والمؤثرات التي تصدر إليه من البيئة (الألوسي، 2005، ص:73)، وقد يعبر عن السياسات العامة بخطط حكومية أو أنظمة وقوانين ولوائح.

المؤتمرات العلمية: هي المؤتمرات التي تعقدها الجامعات الفلسطينية من خلال الكليات والمراكز البحثية وتستهدف قطاعات او مشكلات من الواقع الفلسطيني وتقدم بها أوراق علمية

محكمة ويتمخض عنها توصيات للجهات صاحبة القرار ممثلين بصناع السياسات العامة. (تعريف إجرائي للباحثين)

الدراسات السابقة والإطار النظري

تعددت الدراسات التي تناولت الفاعلين في صنع السياسات العامة وذلك انطلاقا من ظهور فاعلين جدد بدأوا بالتأثير على صناع السياسات العامة، بل أنهم قد أصبحوا جزءا منهم

دور مراكز الفكر والراي بوصفهم فاعلين في صنع السياسات العامة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت الفاعلين في صنع السياسات العامة فسعت دراسة(Gonzalez and Xinpei، 2014) إلى الاهتمام بالتوجهات الإستراتيجية الصينية القائمة على تجنيد الجامعات كمراكز لتقديم المشورة للحكومة من خلال مراكز الفكر والرأي التي تعمل داخل الجامعات والتي بدورها تشارك الوزارات في إجراء دراسات تساعد في تحسين جودة صنع السياسات العامة، وذلك يقع تحت مسعى الصين إلى توسيع قواعدها المعرفية في سبيل زيادة قوتها، وهذا ما دفعها إلى الاعتماد المتزايد على مؤسسات التعليم العالي كمراكز مشورة بهدف توسيع قواعدها المعرفية وإكساب الجامعات دورا جديدا كمراكز للفكر في ظل توجهها كي تصبح اكبر اقتصاد في العالم، في حين أولت دراسة Longhand، (2013) اهتماما بمراكز الفكر والدراسات ودورها في صنع السياسات العامة لكون هذه العملية يجب أن تقوم على منهج علمي قائم على أسس منهجية تستفيد من المعارف والدراسات كافة في سبيل تحقيق الجودة في السياسات العامة، فقد هدفت هذه الورقة إلى دراسة دور مؤسسات الفكر والرأي وتأثيرها في عملية صنع السياسات العامة في أوروبا، من خلال تحليل عدد من الدراسات في كل من الحالة الإيطالية والفرنسية، ووجدت الدراسة ان مراكز الفكر والرأي لم تلق اهتماما كبيرا في أدبيات السياسات العامة في ايطاليا وفرنسا على عكس الولايات المتحدة الامريكية، إذ ظهر اهتمام بعمل هذه المراكز بشكل كبير، حيث بدأت مراكز الفكر في الظهور بوصفها عناصر حيوية جديدة في المشهد السياسي في الدول الأوروبية. وقد خرجت الدراسة بأن دور مراكز الفكر يختلف من دولة لأخرى وفق طبيعة النظم الحاكمة ومدى المركزية واللامركزية في الدولة فقد تخضع مراكز الفكر والرأي لتوجهات السياسيين في بعض الدول، وان نجاح مراكز الفكر والرأي يعتمد على توفير بيئة سياسية تمكنها من العمل، وتوفير الاستقلالية المالية لها وهذا ما يجعل لها تأثيرا اكبر في السياسات العامة في الدولة.

إن تناول دور الجامعات في صنع السياسات العامة يقع ضمن اعتبار الجامعات مراكز للفكر وهذا ما يعطي دورا إضافيا للجامعات في صنع السياسات العامة وتحليلها وقد سعت

العديد من الدراسات للتعرف على دور مراكز الفكر او الدراسات الخاصة في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية، (الخزندار والاسعد، 2012)، حيث تناولت هذه الدراسة دور مراكز الفكر من خلال منظور العلوم الاجتماعية بشكل عام ومنظور جماعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص، وقد قدمت الدراسة تحليلا لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية ودور المراكز البحثية في العالم العربي في صنع السياسات العامة.

ولم يقتصر الاهتمام بمراكز الفكر على الدول العربية بل كانت العديد من الدول سبّاقه في الاهتمام بمراكز الفكر والراي في صنع السياسات العامة، ففي كازخستان ظهر اهتمام بهذه المراكز (Abazov ، 2011)، منذ 1990 حيث ظهرت مؤسسات السياسات التي توفر الخبرات والخدمات التحليلية لمختلف الأطراف المهتمة بالسياسات العامة، بحيث تقدم معالجتها للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة من خلال ما تقدمه من أفكار جديدة، وحلول إبداعية وتوصيات بشأن السياسات لمختلف الجهات الفاعلة من الأحزاب، والمؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة وغيرها، ويعتقد البعض أن مؤسسات الفكر والرأي تؤدي دورا مهما في المجتمع، كما أنها تولد المناقشة العامة الحية لقضايا السياسة العامة الأكثر أهمية للمجتمع.

وفي الاتجاه نفسه بل وبصورة أعمق وبوقت سابق ظهرت مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية وسعت العديد من الدراسات إلى رصد دور هذه المراكز في صنع السياسات العامة (Baloch & Ahmad، 2011) وتم تتبع التغيرات والتطورات التي اصابت هذه المراكز في العشرين عاما السابقة، وقد خرجت الدراسة بان مراكز الفكر في الولايات المتحدة لم يزد عددها فقط بل سعت إلى زيادة تاثيرها وتوسيع نطاق عملها بالمقابل ان مراكز الفكر خارج الولايات المتحدة تميل إلى ان تكون اكثر تحديدا في عملها، ولكن هذه المراكز أصبحت جزءا لا يتجزأ من صنع السياسات العامة ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في كثير من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، وان التحدي الحقيقي بالنسبة لمعظم البلدان اليوم هو استغلال مخزون المعرفة الكبير الموجودة في مؤسسات الفكر والرأي.

وكشفت دراسة (عينه، 2013) عن العلاقة البينية بين الراي العام والسياسات العامة من جهة والانعكاسات المحسومة الناجمة عن استقرار النظام السياسي من جهة أخرى، حيث ترى الدراسة أن التعرف على الراي العام يتأتى من خلال فهم دور الفواعل الثانوية في تشكيل الرأي العام وعلاقة الرأي العام بأجندة الحكومة وانعكاسات ذلك على استقرار النظام السياسي للدولة، وقد ربطت الدراسة بين التوجه نحو الديقراطية وتعدد الفاعلين في صنع السياسات

العامـة، وهـذا مـا يعطـي الـرأي العـام وفـاعلين آخـرين كالجامعـات دورا اكـبر في صـنع السياسات العامة.

دور بعض الفاعلين في صنع السياسات العامة

حاولت بعض الدراسات إظهار الدور الذي يقوم به المواطن في صنع الـسياسات العامـة في الوطن العربي (علام، 2011)، وذلـك بـالتعرف علـى العلاقـة بـين مـشاركة المـواطن في صـنع السياسات العامة في مصر وبين كفاءة تلك السياسات ونجاحها في تحقيق أهـدافها، وقـد خرجـت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها أن مشاركة المواطن في صنع الـسياسات العامـة لا يجـب أن تتم بشكل كامل ودفعة واحدة بل يجب أن تتم بصورة تدريجية وان العوائق التي تحد من مشاركة المواطنين في صنع السياسات باستخدام الانترنت هي عوائق دستورية/ قانونيـة تنظيميـة وليـست تكنولوجية. وضمن تناول الفاعلين في صنع السياسات العامة فقد تناولت بعض الدراسـات دور الهيئات العامة في صنع السياسات العامة (Bram Verschuere، 2009) وكـشفت الدراسـة أن الواقع أكثر تعقيدا بما يتعلق بعلاقـة الهيئـات العامـة بـصنع الـسياسات العامـة وحيـث تـبين إن الوكالات أكثر انخراطا في إعداد السياسات وصـنع القـرار الـسياسي ممـا هـو مفـترض، كمـا أن للجهات الفاعلة الـسياسية في بعـض الحـالات رأي كـبير في تنفيـذ الـسياسات العامـة. وضـمن الحديث عن الهيئات العامة تناولت بعض الدراسـات مثـل دراسـة (ابـراهيم، 2004) تحليـل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة، إذ ترى الباحثة ان دور البرلمانات في العـالم العربـي لا يزال محلاً للنقاش إذ بقي دورها مقـصوراً علـى نقـاش القـضايا العامـة دون التـاثير في صـنع القرار، وقد تناولت الدراسة حالة المؤسسة التـشريعية في مـصر مـن خـلال دور مجلـس الـشعب ضمن اربعة اختصاصات هي: الاختصاص السياسي، والتشريعي، والرقابي، والمالي. وخلـصت الدراسة الى ان مجلس الوزراء هو الصانع الحقيقي للسياسات العامة حيث يمسك بزمـام الوظيفـة التشريعية وله الدور الرئيسي في وضع الخطة العامة للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة والموازنـة العامة ويؤدي مجلس الشعب دوره في طرح بدائل السياسات العامـة وتحقيـق المـساندة للحكومـة وإضفاء الشرعية على قراراتها.

أما دراسة (خليـل، 2006) فهدفت إلى التعرف على الكيفية التي تختار بها النخب التي تحتل المناصب الرسمية في الحكومة اليابانية للسياسات العامة وقد خرجت الدراسة بان المـسيطر علـى عمليـة صـنع الـسياسات العامـة في اليابـان مؤسـستان همـا البيروقراطيـة والحـزب الليبرالـي الديمقراطي، كما ان هناك دورا هاما لجماعات المصالح في صنع السياسة العامة تحوز القدر الأكبر منه الجماعات القوية مثل رجال الأعمال والقطاع الزراعي المنظم حيث تستطيع تلك الجماعـات

الوصول إلى الدائرة الداخلية لصنع السياسة العامة وهو ما لا تحوزه جماعات اخرى، بينما ذهبت دراسات اخرى (الالوسي، 2005) إلى تصاعد دور المجتمع المدني في عمليتي صنع السياسات العامة وتنفيذها وخرجت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمجتمع المدني وتفعيل مؤسساته من احزاب سياسية ونقابات وهيئات ثقافية وجمعيات وغيرها وان الاهتمام بالمجتمع المدني لا يعني بالضرورة التخلي عن الدولة ودورها في المجتمع بل يجب انتاج السياسة العامة وفقا لرؤى مشتركة مع ضرورة ابعاد مؤسسات المجتمع المدني عن هيمنة الحكومات، وفي الإطار نفسه تحدثت ورقة بحثية أخرى (أبو زهرة ، 2004) عن دور المجتمع المدني في السياسات العامة بتطبيق على حالة التعامل مع مشكلات البيئة في الإسكندرية، حيث ركزت الدراسة على دور جمعية أصدقاء البيئة التي تهدف إلى حماية وصيانة وتحسين البيئة الطبيعية والعمرانية بمحافظة الإسكندرية، وذلك ضمن اطار بناء جماعات للضغط على صانع القرار وعلى منفذ القرار وعلى الذين يلوثون البيئة، وهذا ما اكسب الجمعية مكانة لدى صناع السياسات الصحية وجعل لها دورا في توجيه تلك السياسات العامة. وقد ذهبت بعض الدراسات إلى ابعد من دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة إلى دور المنظمات الدولية (عبد العزيز، 2004) وذلك من خلال تتبع تطور دور المنظمات الدولية في السياسات العامة منذ حقبة التسعينيات إذ أظهرت الدراسة ابرز السمات العامة التي تميزت بها عملية الإعداد للمؤتمرات العالمية خلال حقبة التسعينات، حيث أصبحت هذه المؤتمرات تشكل نقطة هامة في التأثير في صنع السياسات العامة من خلال تقديمها توصيات محددة للدول المشاركة بها وتقديمها لاستراتيجيات وآليات تنفيذ الخطط وبرامج العمل والاتفاق على الموارد المطلوبة لتمويل السياسات العامة، وتحديد آليات المتابعة والتقييم الدوري بما يتم تحقيقه على المستوى العالمي والوطني.

إن أداء الجامعات دورا في صنع السياسات العامة قد يؤسس إلى توسيع دائرة الفاعلين في صنع السياسات العامة في الحالة الفلسطينية، ويعزز مشاركة المؤسسات الاكاديمية والبحثية في صنع السياسات العامة وتقديم البدائل المختلفة لصناع السياسات العامة في ظل ضعف او غياب مراكز الفكر الفاعلة في صنع السياسات العامة في البيئة الفلسطينية، ولذلك فان الحديث عن اسهام المؤتمرات التي تنظمها الجامعات والمتعلقة بالقطاعات المختلفة وما قد تفضي اليه هذه المؤتمرات من معرفة معمقه في الموضوعات التي تستهدفها قد يشكل فرصة لصناع السياسات العامة للاستفادة من تلك المؤتمرات. وعليه فان الدور الذي قد تؤديه المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة قد يفتح الافاق لصناع السياسات العامة نحو تغيير السياسات العامة من خلال (علام، 2011 ، ص:113):

1. القانون والتشريعات الأخرى
2. اللوائح
3. الأوامر والقرارات التنفيذية
4. السياسات المؤسسية.

ولذلك فإن استفادة صناع السياسات العامة من مخرجات المؤتمرات العلمية قد يؤدي إلى تحسين جودة صناعة السياسات العامة بالاستفادة من الدراسات العلمية التي تعرضها المؤتمرات العلمية وما تفضي اليه من توصيات.

مجتمع الدراسة والعينة:

يعد العاملون في المراكز العليا في الوزارات الفلسطينية مجتمع الدراسة، وقد استهدف البحث الوزارات حسب مقارها والتي تتركز جميعها في محافظة رام الله والبيرة، ولما كان من الصعب أخذها جميعا فقد ركز الباحثان على بعض الوزارات السيادية منها، وذلك لكبر حجمها حسب أعداد العاملين فيها، وانتشار مديرياتها التابعة لها في بقية المحافظات الفلسطينية، حيث اختيرت كل من وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاشغال والاسكان، باعتبارها تمثل الوزارات الفلسطينية جميعا، وقد اختار الباحثان كل الموظفين في الوزارات المشار إليها من رتبة وكيل الوزارة ووكيل مساعد ومدير عام بصفتهم الاشخاص الذين يصنعون السياسات في وزاراتهم، بعد زيارة لهذه الوزارات ومقابلة بعض المسؤولين فيها، للحصول على بيانات من واقع ملفات إدارات الموارد البشرية فيها، وقد وُزعت الاستبانات على الموظفين في وزاراتهم، وعند إنجاز جمع الاستبانات بلغت المجموعة منها (47) من أصل (60)، وهي كافية وتفي بالغرض، وبذلك يكون حجم العينة موزعا وفق متغيراتها المستقلة كما في الجدول (1) التالي:

جدول (1)متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	التكرار
الوزارة	التربية والتعليم العالي	5
	الشؤون الاجتماعية	14
	الداخلية	6
	المالية	11
	الاشغال	11
المؤهل العلمي	دبلوم فاقل	1
	بكالوريوس	26
	ماجستير	18
	دكتوراه	2
المسمى الوظيفي	مدير عام	32
	وكيل مساعد	10
	وكيل وزارة	5
سنوات الخبرة	1 – 5	1
	6 – 10	2
	10 اكثر	44
عدد المؤتمرات	اقل من 1	10
	2 – 4	16
	اكثر من 4	21
المجموع		47

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة فقد تم تصميم أداة بالاستناد للدراسات السابقة ذات الصلة ومن الإطار النظري الذي استندت إليه الدراسة. وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) في تحديد إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.حيث تكونت من 24 فقرة وقد أعطي للفقرات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (موافق جدا)، و(4) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (معارض)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (معارض جدا) واستخدم ميزان الدرجات كما هو في الجدول (2) ادناه

الجدول (2)ميزان درجات الاستجابات

الاستجابة	درجة الاستجابات
من 1.01 – 1.80	منخفضة جدا
من 1.81– 2.60	منخفضة
من 2.61 – 3.40	متوسطة
من 3.41– 4.20	مرتفعة
من 4.21– 5.00	مرتفعة جدا

منهج الدراسة :

اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته طبيعتها، حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

صدق الأداة :

عرضت أداة الدراسة على عشرة من المحكمين ذوي الاختصاص في جامعة القدس المفتوحة، ووكلاء وزارات ومديرين عامين في الوزارات الحكومية، وأوصوا بصلاحيتها بعد إجراء بعض التعديلات، وقد تم ذلك وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة:

لقد تم اختبار ثبات الاستبانة عن طريق اختبار كرونباخ ألفا حيث كان (0.81) وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 0.60. كما نلاحظ أن قيمة α لكل بعد أعلى من النسبة المقبولة.

المعالجة الاحصائية:

أُدخلت البيانات بعد جمعها إلى الحاسب، لتعالج بوساطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss)، وأُستخدمت المتوسطات الحسابية.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول والذي نصه: ما مدى إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات الفلسطينية في صنع السياسات العامة للوزارات الفلسطينية؟

البعد الاول: مشاركة الوزارة في المؤتمرات

يظهر الجدول (3) أدناه أن العبارة 5 كانت مرتفعة بدلالة 3.63 وقد حصلت على أعلى استجابة، وتشير إلى اهتمام الوزارات قيد البحث بحضور المؤتمرات العلمية التي تنظمها

الجامعات والتي تهم عمل الوزارة، ويرى الباحثان أن هذه المشاركة ليست فاعلة بالمعنى الحقيقي لأن اثرها محدود التأثير، وقد تأتي ضمن موضوع المجاملة للجامعات أو قد يشارك في هذه المؤتمرات موظفون ليسو من ذوي الاختصاص، الأمر الذي يجعل من هذه المشاركة مشاركة ليست فعالة في إحداث التغيير المطلوب في مجريات المؤتمر أو في تقديم توصيات عملية.

جدول (3) مشاركة الوزارة في المؤتمرات

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة
1	تتعاون الوزارة مع الجامعات المحلية في تنظيم مؤتمرات ذات صلة بعمل الوزارة.	3.15	متوسطة
2	يتم دعوتي لحضور المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات المحلية ذات العلاقة بعمل الوزارة.	3.11	متوسطة
3	يقوم منظمو المؤتمرات باطلاع الوزارة على أهداف المؤتمر.	3.02	متوسطة
4	تشارك الوزارة الجامعات المحلية في اللجان العلمية الخاصة بتحكيم الأوراق المقدمة للمؤتمرات	2.89	متوسطة
5	تهتم الوزارة بحضور المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات والتي تهم عمل الوزارة.	3.63	مرتفعة
6	تقوم الوزارة التي اعمل بها برعاية بعض المؤتمرات	3.34	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.19	متوسطة

وحصلت العبارة 4 على اقل متوسط استجابة بدلالة 892. ضمن البعد الاول، والتي كان نصها "تشارك الوزارة الجامعات المحلية في اللجان العلمية الخاصة بتحكيم الأوراق المقدمة للمؤتمرات"، وهذا يشير إلى إنه بالرغم من سعي الوزارات إلى حضور المؤتمرات التي تعقدها الجامعات إلا أن مشاركة الوزارات في اللجان العلمية الخاصة بالمؤتمر محدودة وهذا ما قد يفسر ظهور اوراق بحثية قد تكون مخالفة لرؤيا الوزارات.

البعد الثاني: دور الجامعات في صنع السياسات العامة

يتضح من الجدول (4) أن الفقرتين (7) و (9) كانت استجابتهما بدرجة مرتفعة في هذا البعد

جدول (4)دور الجامعات في صنع السياسات العامة

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة
7	أرى أن الجامعات المحلية تمثل مراكز الفكر والرأي في البيئة الفلسطينية	3.64	مرتفعة
8	أعتقد ان الجامعات المحلية تؤدي دورا كبيرا في التأثير على صنع السياسات العامة.	3.30	متوسطة
9	لدي الثقة بالأوراق العلمية التي تقدم للمؤتمرات العلمية في الجامعات.	3.51	مرتفعة
10	يتم الاستعانه بتوصيات المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات في صنع السياسات العامة.	3.13	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.39	متوسطة

وهذا يدل على قناعة المبحوثين أن الجامعات المحلية تمثل مراكز للفكر ومناره للرأي في البيئة الفلسطينية، وأن لديهم الثقة في الاوراق العلمية المقدمة في هذه المؤتمرات من قبل الباحثين، في حين كانت الاستجابة على الفقرتين (8) و(10) بدرجة متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك الى أن هناك دوراً محدوداً للجامعات في صنع السياسات العامة لدى الوزارات الفلسطينية، ويلاحظ أنه يوجد تناقض في استجابة المبحوثين إذ إنهم يقرون بأن الجامعات تمثل مراكز للفكر والرأي، وأن لديهم الثقة في الاوراق العلمية المقدمة ولكنهم يعتقدون أن للجامعات دوراً محدوداً في صنع السياسات، إذ لا يؤخذ بالتوصيات الناتجة من هذه المؤتمرات الا بقدر ضيئل في صنع السياسات، وهذا دليل واضح من وجهة نظر الباحثين إلى وجود فاعلين آخرين يؤدون أدوارا أكثر قوة من الجامعات في صنع السياسات العامة في المجتمع الفلسطيني كالأحزاب السياسية ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي والمنظمات الأهلية وأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي وغيرهم من الفاعلين، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ابراهيم، 2004).

البعد الثالث: دور المؤتمرات العلمية في صنع السياسات العامة

يبين الجدول (5) اللاحق نتائج هذا البعد إذ كانت الاستجابة بدرجة متوسطة على الفقرات كافة وعلى الدرجة الكلية، ولكن كان أعلى متوسط على الفقرة (15) والتي تشير إلى أن المبحوثين يعدون المؤتمرات العلمية مصدرا من مصادر المعرفة للوزارة، بينما كانت الفقرة (14) باقل متوسط حسابي ضمن هذا البعد، وهذا يشير إلى ضعف متابعة الجامعات لتنفيذ التوصيات المقدمة في المؤتمرات العلمية الى الوزارة. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات تعمل بمعزل أو بعدم تنسيق كامل مع الوزارات وتعقد مؤتمرات ليست من اهتمام الوزارات، ولا تلامس الحاجات الحقيقة للوزارات ولم تتابع تنفيذ هذه التوصيات بسبب عدم وجود آلية للمتابعة مع الوزارات أو بسبب أن الوزارات لا تسمح للجامعات بأخذ دورها في تطبيق تلك التوصيات.

جدول (5) دور المؤتمرات العلمية في صنع السياسات العامة

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة
11	تتناول المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات موضوعات ذات صلة بعمل الوزارة.	3.36	متوسطة
12	تفضي المؤتمرات إلى توصيات مفيدة في صنع السياسات العامة في الوزارة.	3.19	متوسطة
13	تزود الجامعات الوزارة بتوصيات المؤتمرات العلمية ذات الصلة بعمل الوزارة.	3.06	متوسطة
14	تتابع الجامعات تنفيذ التوصيات المقدمة من المؤتمرات العلمية الى الوزارة.	2.83	متوسطة
15	تعد المؤتمرات العلمية مصدرا من مصادر المعرفة للوزارة.	3.38	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.16	متوسطة

ولمعرفة المتوسط الكلي لاستجابة المبحوثين على إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات في صنع السياسات العامة يتبين من الجدول (6) اللاحق أن متوسط الاستجابه على هذا المحور بلغت 3 25. أي بنسبة موافقة بلغت 65٪ وهي نسبة متوسطة، ويظهر من الجدول آنف

الذكر أن نسبة استجابة المبحوثين على الابعاد الثلاثه متوسطة وان المؤتمرات لا تجد دورا كبيراً في توجيه السياسات العامة رغم ما تقدمه من توصيات وان نسبة مشاركة الوزارات في تنظيم المؤتمرات هي نسبة متوسطة ايضا، وعلى الرغم من أن الجامعات قد تؤدي دوراً في صنع السياسات العامة إلا ان هذا الدور ظهر بمستوى متوسط ايضا وهذا يشير إلى ان الجامعات وما تقوم به من مؤتمرات لا يسهم بدرجة كبيرة في صنع وتوجيه السياسات العامة للوزارات الفلسطينية، وان هناك لاعبين آخرين يؤدون أدواراً مختلفة في صنع وتوجيه السياسات العامة.

جدول (6)إسهام المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات في صنع السياسات العامة

البعد	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة	النسبة
الاول :مشاركة الوزارة في المؤتمرات	3.19	متوسطة	%64
الثاني: دور الجامعات في صنع السياسات العامة	3.39	متوسطة	%68
الثالث: دور المؤتمرات العلمية في صنع السياسات العامة	3.16	متوسطة	%63
الدرجة الكلية	3.25	متوسطة	%65

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه: ما هي المعوقات التي تحد من تبني التوصيات المقدمة في المؤتمرات المنظمة من قبل الجامعات في السياسة العامة للوزارات؟

أولا: النتائج المتعلقة بمعوقات تتعلق بالتوصيات: للتعرف على المعوقات التي قد تحد دور المؤتمرات العلمية في صنع السياسات العامة، كانت متوسطات استجابة المبحوثين حول هذه المعوقات بدرجة متوسطة على الفقرات كافة وعلى الدرجة الكلية، كما يظهرها الجدول (7). فقد كانت أكثر المعوقات على الفقرة (17) وأقلها على الفقرة (19). ويعزو الباحثان هذه النتيجة الى أن التوصيات التي تخرج بها المؤتمرات العلمية في الجامعات الفلسطينية تحمل طابعا نظريا وغير واقعية قد لا يتوافق مع المعطيات العملية في البيئة الفلسطينية، وذلك بسبب أن الباحثين غير متواصلين ومتابعين لعمل هذه الوزارات.

جدول (7)معوقات تتعلق بالتوصيات

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة	الترتيب
16	تكون توصيات المؤتمرات عامة ولا تخدم هدفا محددا	3.13	متوسطة	3
17	معظم التوصيات لا تحدد اليات تطبيقها	3.26	متوسطة	1
18	التوصيات التي تقدم تكون غير واقعية	3.04	متوسطة	3
19	التوصيات تقدم بطريقة لا تخدم صنع السياسات العامة	2.98	متوسطة	5
20	تحمل توصيات المؤتمرات طابعا نظريا	3.21	متوسطة	2
الدرجة الكلية		3.12	متوسطة	

ثانيا: النتائج المتعلقة بمعوقات تطبيق التوصيات: يظهر الجدول (8) متوسطات استجابة المبحوثين، فقد كانت مرتفعة على الفقرتين (23، 22) وعلى الدرجة الكلية، وأن اكثر المعوقات التي تعاني منها الوزارات وتحد من تبني التوصيات الخاصة بالمؤتمرات العلمية هي ضعف القدرات المالية اللازمة لتطبيق التوصيات وفق ما اشارت اليه الفقرة (22)، بالإضافة إلى أن عملية صنع السياسات العامة تخضع لأولويات لا تتناولها توصيات المؤتمرات وفق ما اشارت إليه الفقرة (23). في حين كانت متوسطة على الفقرتين (24، 21) بسبب ضعف القدرات الادارية في الوزارات، وكذلك سرعة تغيير القيادات الادارية في الوزارات.

ويعود ذلك في نظر الباحثين إلى أن الوزارات الفلسطينية تعاني من ضائقة مالية في ظل عملية السلام المتعثرة، وكذلك التغيير المستمر في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بين الحين والآخر، الامر الذي ينعكس على تغيير الوزراء وهذا بدوره يغير في الاولويات.

جدول (8)معوقات تطبيق التوصيات

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	درجة الاستجابة	الترتيب
21	ضعف القدرات الإدارية لدى الوزارة لتوظيف التوصيات في السياسة العامة للوزارة.	3.28	متوسطة	4
22	ضعف القدرات المالية اللازمة لتطبيق التوصيات.	3.89	مرتفعة	1
23	تخضع عملية صنع السياسات العامة لأولويات لا تتناولها توصيات المؤتمرات.	3.53	مرتفعة	2
24	التغيير المستمر في القيادات الإدارية للوزارة يجعل تبني التوصيات من المؤتمرات أمرا صعبا	3.34	متوسطة	3
	الدرجة الكلية	3.51	مرتفعة	

التوصيات:

في ضوء النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي:

1. ضرورة أن تقوم الجامعات بالتنسيق والتشاور مع الوزارات المعنية بمواضيع وعناوين المؤتمرات التي ترغب بعقدها، بحيث تلامس هذه المؤتمرات حاجات الوزارات وحاجات المجتمع بشكل عام.
2. الاهتمام بتشكيل لجان على غرار اللجان التحضيرية والعلمية للمؤتمر تكون مشتركة ما بين الجامعة المنظمة للمؤتمر والوزارة المعنية بهدف متابعة تطبيق التوصيات على ارض الواقع.
3. أن يكون من ضمن اللجان العلمية موظفون من الوزارات ذوي اختصاص بموضوعات المؤتمرات يشاركون في تحكيم الأبحاث المقدمة.
4. ضرورة أن تكون توصيات المؤتمرات متضمنة آليات تطبيقية، كي تكتسب الصفة العملية بحيث يمكن الاستفادة منها في السياسات العامة.
5. السماح لطواقم الوزارة المعنية لحضور فعاليات وجلسات المؤتمر، وعدم الاقتصار على المسوؤلين في الإدارة العليا.
6. عقد دورات تدريبية للقيادات الإدارية في الوزارات تهدف لوضع آليات في كيفية تطبيق التوصيات الناتجة عن المؤتمرات.

المراجع العربية:

الكتب:

1. إبراهيم، نجوى .(2004).تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة، تحرير د.سلوى شعراوي "**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**"، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة، 2004م.
2. أبو زهرة، عادل .(2004). دور المجتمع المدني في السياسات العامة:حالة التعامل مع مشكلة البيئة في الاسكندرية، تحرير د.سلوى شعراوي "**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**"، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م.
3. عبد العزيز، حسين.(2004).دور المنظمات الدولية في السياسات العامة، تحرير د.سلوى شعراوي "**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**"، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م.

الدوريات:

1. الألوسي، رعد صالح.(2005).المجتمع المدني العربي وصنع السياسات العامة في ظل العولمة، **مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية**، مجلد1، عدد1، 2005، ص67-98.
2. الخزندار، سامي والأسعد طارق.(2012).دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، عدد 6، ص 1-27.
3. خليل، عبد الرحيم.(2006).صنع السياسات العامة في اليابان بين النظريات والتطبيق، *مجلة دراسات مستقبلية*، عدد11، ص115-133.
4. علام، عبدالله فيصل محمد.(2011). دور المواطن في صنع السياسات العامة في مصر: دراسة الاساليب والآليات، **المجلة العلمية كلية التجارة جامعة اسيوط**، عدد51، مصر، ص 104-125.
5. عينة، المسعود .(2013).الرأي العام والسياسات العامة :بين الفواعل الثانوية والاجندة الحكومية والنسق السياسي، *مجلة* **الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور**، عدد 3، الجزائر، ص6-20.

المراجع الإنجليزية:

Articles in journals:

1. Abazov ، Rafis .(2011). The Role of Think Tanks in the Policy-Making Process in Kazakhstan ، working Paper ColumbiaUniversity ،http://www.irex.org/ sites/default/ files/Abazov%20EPS%20Scholar%20Research%20Brief.pdf
2. Baloch ، Qadar Bakhsh & Ahmad ، Mahmood .(2007). Behind the Sence:The Contributions of Think Tanks in U.S. Policy-Making ، The Dialogue Journal ، Volume 2 ، No. 2 ،Spring.
3. Bram ، Verschuere .(2009). The Role of Public Agencies in the Policy Making Process Rhetoric versus Reality. Public Policy and Administration ،January ، Vol. 24 no. 1 23-46.

4. González ، Cristina and Xinpei ، Zhang.(2014).The Rise of Think Tanks in china and United State: Their Interactions with Universities. Research & Occasional Paper Series: CSHE.10.14 ، UNIVERSITY OF CALIFORNIA ، BERKELEY ، access on: http://www.cshe.berkeley. du/sites/default/files/shared/publications/docs/ROPS.CSHE_.10.14.GonzalezZhang.ThinkTanks.11.1.2014.pdf
5. Longhini ، Anna .(2013).The role and the influence of think tanks on the policy-making process in Europe. France and Italy's case studies in comparison with the US ،LSE – The European Graduate Network Conference 25-27 March.

obeikandl.com